«أمنستي»: «العالم يتفرج مباشرة على الهواء على إبادة» تجري في القطاع

تقارير عن انفراجة في مفاوضات غزة.. ومليون طفل يواجهون «القتل الصامت»

فلسطينيون يصطفون للحصول على حصة طعام من مطبخ خيري في مخيم البريج للاجئين في وسط قطاع غزة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: حذرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) من تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة بشكل غير مسبوق، واصفة ما يجري بـ «القتل الصامت» لمليون طفل فلسطيني و«تجويع ممنهج ذي دوافع سياسية»، فيما قالت تحدثت وسائل اعلام عن انفراجة في مفاوضات الهدنة في القطاع.

وقالت مديرة الاتصال في «أونروا» جولييت توما متحدثة عبر وسيلة التواصل المرئي من العاصمة الأردنية عمان، خلال إحاطة إعلامية للصحافيين في جنيف، إن الحصار المفروض من قبل قوات الاحتلال منذ الثاني من مارس يمثل «أطول حصار عاشه القطاع، إذ يعادل أربعة أضعاف الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال مع بداية الحرب قبل عام ونصف العام».

وأعربت توما عن قلقها إزاء الوضع في رفح التي دمرت بالكامل، مؤكدة أن 97٪ من المدينة يقع تحت أوامر إجلاء قسري ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحظر المفروض على إدخال المساعدات الإنسانية خاصة في ظل تواصل إغلاق المعبر الرئيسي.

ولفتت إلى العدوان العسكري الكبير الذي نفذته قوات الاحتلال في رفح في مايو 2024 والذي أدى إلى نزوح نحو 1,4 مليون شخص وتسبب في دمار واسع النطاق شمل منشآت «أونروا» وملاجئها.

وأوضحت توما أن الوكالة فقدت ما يقارب 300 عامل انساني من موظفيها في القطاع.

وفي سياق متصل، قالت توما إن الوكالة الأممية تواجه أزمة تمويل حادة تهدد قدرتها على الاستمرار إذ يتم إدارة التدفقات النقدية على أساس شهري وسط «غموض بالغ» بشأن التوقعات المالية.

وأضافت أن ذلك يتم خاصة وسط قطع الولايات المتحدة التمويل وتصويت البرلمان الهولندي في 13 ديسمبر على قرار يقضي بخفض تدريجي للتمويل على مدى أربع سنوات، موضحة أن «موقف السويد وهولندا بوقف وتقليص التمويل في عام 2025 يأتي في أسوأ توقيت للاجئين الفلسطينيين».

وفي سياق متصل، أعرب المفوض العام لـ«أونروا» فيليب لازاريني عبر حسابه على منصة «اكس» أمس عن قلقه البالغ إزاء «الوحشية» التي تتعامل بها قوات الاحتلال ضد موظفي الوكالة في مراكز الاحتجاز باستخدام الضرب واستخدامهم دروعا بشرية وحرمانهم من النوم والإذلال والتهديد بإيذائهم أو إيذاء عائلاتهم وتعريضهم لهجمات من الكلاب وإجبارهم على تقديم اعترافات قسرية. وأكد اعتقال أكثر من 50 موظفا في «أونروا» منذ بداية الحرب في أكتوبر 2023 بينهم معلمون وأطباء وعاملون اجتماعيون وتعرضوا لسوء المعاملة.

وقال لازاريني «منذ بدء الحرب في أكتوبر 2023، تم احتجاز أكثر من 50 موظفا من (أونروا)، بينهم معلمون وأطباء وعاملون اجتماعيون، وتعرضوا لسوء المعاملة».

وأضاف «لقد عوملوا بطرق هي الأشد ترويعا وأبعد ما تكون عن المعاملة الإنسانية، وأفادوا بأنهم تعرضوا للضرب واستخدموا دروعا بشرية».

من جهتها، أعربت منظمة العفو الدولية (أمنستي)، في تقرير أمس، عن أسفها لأن «العالم يتفرج مباشرة على الهواء على إبادة جماعية» ترتكبها القوات الإسرائيلية في قطاع غزة.

وقالت أغنيس كالامار، الأمينة العامة لـ «أمنستي»، في مقدمة تقرير المنظمة السنوي حول حقوق الإنسان في العالم، إنه «منذ السابع من أكتوبر 2023، يتفرج العالم على شاشاته مباشرة على الهواء على إبادة جماعية».

وأضافت «لقد شاهدت الدول، كما لو أنها عاجزة تماما، إسرائيل وهي تقتل آلاف الفلسطينيات والفلسطينيين، وترتكب مجازر بحق عائلات بأكملها تضم أجيالا عدة، وتدمر منازل وسبل بقاء ومستشفيات ومؤسسات تعليمية».

وفي القسم المخصص لمنطقة الشرق الأوسط من تقريرها السنوي، جددت «أمنستي» اتهاماتها لإسرائيل بارتكاب «إبادة جماعية» بحق الفلسطينيين في غزة.

وفي سياق المفاوضات الجارية للتوصل إلى هدنة في القطاع، أكدت مصادر لقناة «العربية ـ الحدث» أن هناك اتفاقا مبدئيا على الإفراج عن رهائن من غزة خلال مايو بينهم رهينة أميركي.

وأكدت المصادر استمرار الاجتماعات بين مسؤولين مصريين و«حماس» وإسرائيل خلال الأيام المقبلة. كما أوضحت أمس، أنه تم الاتفاق على إنشاء 3 ممرات آمنة لعبور المساعدات لغزة برقابة الوسطاء.

يأتي هذا بينما أوضح عضو من الوفد الإسرائيلي في مفاوضات الصفقة مع «حماس» أن الأمور تسير بإيجابية.

وأفادت مصادر إسرائيلية بوجود تبادل للرسائل الإيجابية، لافتة إلى أنها جميعها ما زالت بانتظار قرار من المستوى السياسي في إسرائيل. كما تابعت أن الصفقة المقترحة ستكون شاملة وليست بعيدة. وأضافت أن هذه الرسائل تتم بينما يبذل الجانب الأميركي جهودا كبيرة بالضغط على «حماس» مباشرة وعبر الوسطاء.

بعد عزمه الاستقالة.. الحكومة الإسرائيلية تلغي إقالة رئيس «الشاباك»

وكالات: أعلنت الحكومة الإسرائيلية، أمس، إلغاء قرار إقالة رئيس جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك)، رونين بار، وذلك من خلال استفتاء هاتفي، بعد أن أعلن الأخير عن نيته الاستقالة من منصبه في 15 يونيو المقبل. وأوضحت الحكومة في بيان لها أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كان قد رأى منذ البداية أنه من الأفضل أن يرحل رونين بار عن منصبه بشكل متفق عليه ومحترم، كما فعل رئيس الأركان السابق هرتسي هاليفي. وأضافت أن قرار الإقالة أصبح غير ذي جدوى بعد أن قرر بار الاستقالة من منصبه دون شروط مسبقة.

ووفق وسائل الاعلام الاسرائيلي جاء قرار الحكومة إلغاء إقالة بار محاولة لتفادي صدور حكم من المحكمة العليا في القضية.

وصرح بار، أمس الأول، بأنه ينوي ترك منصبه في 15 يونيو المقبل، بعد نحو ثلاثة أشهر من تصويت الحكومة الإسرائيلية لأول مرة على إقالته.

وفي تصريحات سابقة له، تحمل بار مسؤولية الإخفاقات التي تعرض لها جهاز الشاباك خلال الهجوم المفاجئ الذي شنته حركة «حماس» في السابع من أكتوبر 2023، قائلا إن الجهاز «فشل في تقديم التحذيرات اللازمة بشأن الهجوم»، وهو ما وصفه بالحادث الذي أثر بشكل كبير على جهاز الأمن الإسرائيلي.

أنباء لبنانية

سباق الماراثون غداً يسبق أولى المحطات البلدية الأحد

وفد أميركي في لبنان.. وعون: الجيش يقوم بواجبه جنوب الليطاني

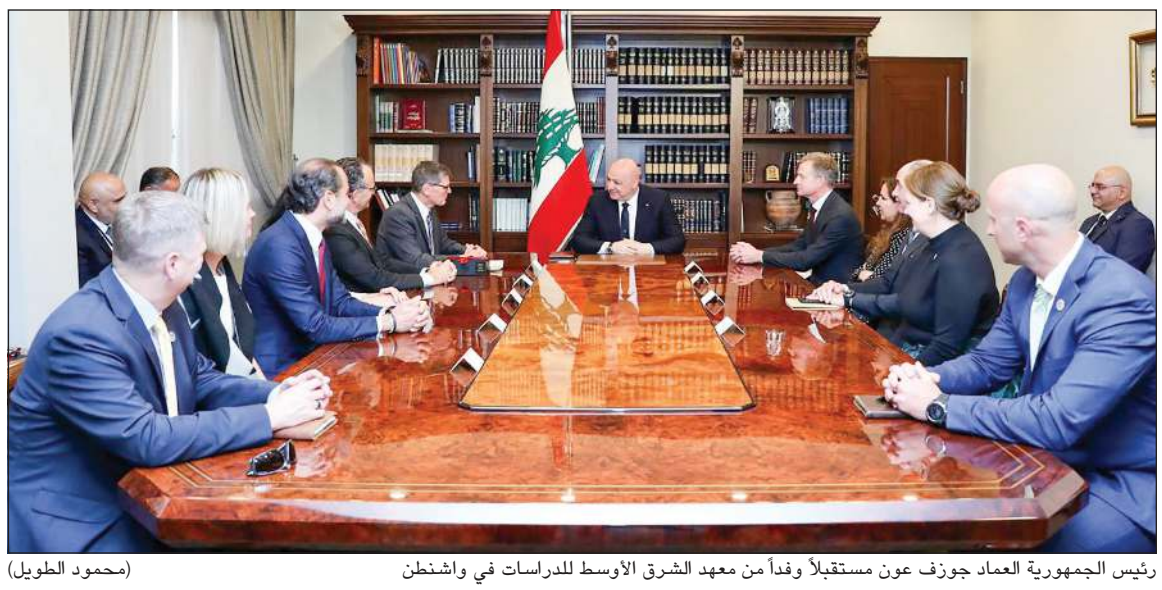
رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مستقبلاً وفداً من معهد الشرق الأوسط للدراسات في واشنطن (محمود الطويل)

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

أكد رئيس الجمهورية العماد جوزف عون لوفد من الباحثين في معهد الشرق الاوسط للدراسات في واشنطن برئاسة الجنرال الأميركي المتقاعد جوزف فوتيل «ان لبنان ماض في إجراء الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية»، وان اللقاءات التي عقدها في واشنطن الوفد اللبناني واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت جيدة.

وشدد الرئيس عون أمام الوفد على ان «مكافحة الفساد من أبرز الأهداف التي يعمل لها بالتعاون مع الحكومة ومجلس النواب الذي أقر قوانين تصب في مصلحة المسار الإصلاحي المنشود، إضافة إلى الدور الأبرز الذي سيقوم به القضاء بعد التشكيلات القضائية التي ستصدر قريبا».

وأشار الرئيس عون خلال حوار مع أعضاء الوفد إلى ان الوضع على الحدود اللبنانية ـ السورية يلقى متابعة مستمرة منه «وان الجيش موجود على هذه الحدود لمنع التهريب على أنواعه ولضبط حرية التنقل بين البلدين»، لافتا إلى الاتصالات التي تمت مع المسؤولين السوريين والتي أسفرت عن اجتماعات عقدت بين الجانبين اللبناني والسوري بهدف معالجة المواضيع العالقة. وأشار إلى مسألة النازحين السوريين، فأكد «ان لبنان ليس قادرا على استيعابهم خصوصا ان الأسباب السياسية والأمنية لوجود غالبية هؤلاء في لبنان، قد زالت بعد التغييرات التي حصلت في سورية»، معتبرا ان رفع العقوبات الاقتصادية عنها يحرك من جديد الاقتصاد السوري ويوفر فرصا للنازحين للعودة إلى بلادهم بدلا من ان يبقوا «نازحين اقتصاديين» في لبنان.

وسئل الرئيس عون عن الوضع في الجنوب فأكد ان «الجيش اللبناني يقوم بواجباته كاملة في منطقة جنوب الليطاني ويطبق القرار 1701 في البلدات والقرى التي انتشر فيها. لكن ما يعوق استكمال انتشاره حتى الحدود هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي لخمس تلال لا أهمية استراتيجية لها. وكان من المفترض ان ينسحب الإسرائيليون منها منذ 18 فبراير، الماضي لكنهم لم يفعلوا على رغم المراجعات المتكررة التي قمنا بها لدى راعيي الاتفاق الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا العضوين في لجنة المراقبة المشكلة بموجب اتفاق 27 نوفمبر الماضي». وكرر الرئيس عون دعواته الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل كي تنسحب من هذه التلال وتعيد الأسرى اللبنانيين ليتولى الجيش مسؤولية الأمن بشكل كامل بالتعاون مع القوات الدولية «اليونيفيل» ويبسط بذلك سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب الجنوبي.

وبعدما أكد الرئيس عون للوفد الأميركي ان «قرار حصرية السلاح لا رجوع عنه، لأنه يلقى تأييدا واسعا من اللبنانيين والدول الشقيقة والصديقة»، لفت إلى ان «سحب السلاح لن يكون سببا لاضطرابات أمنية في البلاد، بل سيتم من خلال الحوار مع المعنيين الحريصين أيضا على الاستقرار والسلم الأهلي ودور الدولة المركزية، والتطورات التي حصلت في المنطقة لاتزال تساعد على المضي في اعتماد الحلول السلمية وان تطلب ذلك بعض الوقت تفاديا لأي عثرات».

وأشار إلى حاجة الجيش والقوى المسلحة للمساعدة العاجلة لتتمكن الوحدات العسكرية من تحمل مسؤولياتها في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، وقال للوفد: «من مصلحة الولايات المتحدة الأميركية ان يبقى لبنان مستقرا وآمنا، وعليها ان تساعد لبنان على تحقيق ذلك».

توازيا، يواصل رئيس الجمهورية ومعه كل من الرئيسين نبيه بري ونواف سلام، العمل في سبيل تعزيز سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها، وخصوصا في جنوب الليطاني وشماله إلى تأمين الحدود الشمالية ـ الشرقية مع سورية. والشيء عينه يقوم به على الأرض قائد الجيش العماد رودولف هيكل، بتفقده الوحدات المنتشرة في الجنوب وعلى الحدود، وآخرها في مقر قيادة اللواء السابع بثكنة اللواء الشهيد فرنسوا الحاج بمرجعيون على تخوم حدودية مع إسرائيل. ويطلع الرئيس عون يوميا من العماد هيكل على مسار التطورات الأمنية وأوضاع الجيش.

ويفصل لبنان الرسمي بين الضربات الإسرائيلية التي ارتفعت وتيرتها، وبين المطالب الدولية بنزع كل سلاح غير شرعي.

وفي تأكيد على بث الحياة في المؤسسات، تتصدى السلطة السياسية الحالية لإجراء الانتخابات البلدية والاختيارية المعلقة منذ 2016، من محافظة جبل لبنان هذا الأحد، دون التوقف عند الأخطار الإسرائيلية التي لطالما كانت تحوط بلبنان. وقد رفعت الأجهزة الأمنية من قدراتها لمواكبة الاستحقاق، بتوفير جميع درجات الطمأنينة للمواطنين، وتعزيز الأمن توازيا مع استمرار دورة الحياة العادية في بقية المناطق خارج محافظة جبل لبنان في يوم الأحد، وقبله تنظيم سباق ماراثون بيروت الدولي الـ 21 غدا الخميس في الواجهة البحرية والشوارع المحيطة بها بالعاصمة، بعد تأجيله الخريف الماضي بسبب الحرب الإسرائيلية الموسعة على لبنان.

وفي الجنوب خلق العدوان الإسرائيلي المستمر قاعدة اشتباك جديدة بحرب من جانب واحد تحت ذرائع لا تستند إلى أي واقع. وانعكس حالة غضب لدى أبناء القرى الحدودية المدمرة، الذين تمنعهم قوات الاحتلال من القيام بأي محاولة لترميم المنازل القابلة للسكن، ما انعكس سلبا على عمل القوات الدولية «اليونيفيل»، حيث تعرضت مرة أخرى لمنع دخول أحد الحقول في بلدة عيترون الحدودية في عملية استكشاف روتينية، اذ اعترضها صاحبه، بعدما كان مدنيان تعرضا على دراجة نارية لدورية لـ «اليونيفيل» ومنعاها من دخول بلدة طيردبا القريبة من مدينة صور الأسبوع الماضي. كما منعت أمس دورية لـ «اليونيفيل» من الدخول إلى بلدة بنت جبيل بحجة عدم وجود قوة من الجيش اللبناني معها.

وتوازيا مع المسعى الرسمي لتحريك عمل لجنة الإشراف على وقف إطلاق النار وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي حتى الحدود الدولية، فإن مسار الإصلاحات يسير كما هو مقرر له، إذ تبدأ اليوم لجنة المال والموازنة في مجلس النواب برئاسة النائب إبراهيم كنعان البحث في مشروع هيكلة المصارف الذي وضعته الحكومة. وقد أطلع كنعان الرئيس عون على نتائج زيارته إلى العاصمة الأميركية واشنطن، في زيارة إلى القصر الجمهوري أمس.

إسرائيل أعطت نفسها حق تجاوز لجنة المراقبة

النائب بلال عبدالله لـ «الأنباء»: لبنان ملتزم باتفاق الهدنة ومبادرة السلام العربية

بيروت ـ زينة طباره

النائب بلال عبدالله

قال عضو اللقاء الديموقراطي النائب د.بلال عبدالله في حديث إلى «الأنباء»: «منذ اليوم الأول لإعلان وقف إطلاق النار (27 نوفمبر 2024)، وعلى رغم تشكيل لجنة خماسية دولية لمراقبة حسن تنفيذه، لم توقف إسرائيل اعتداءاتها على لبنان، ولم تتوقف عن استهداف المدن والمناطق اللبنانية بما فيها الضاحية الجنوبية لبيروت».

وأضاف عبدالله: «تجاوز عدد الخروقات التي نفذتها إسرائيل سواء بالمسيرات أم بالطائرات الحربية المقاتلة أم بالقصف المدفعي الـ 2000، في وقت التزم فيه لبنان بتنفيذ الاتفاق المذكور، ويقوم الجيش اللبناني بالمهمة المطلوبة منه بالتوازي مع الجهود الديبلوماسية التي يبذلها رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ورئيس الحكومة نواف سلام والوزراء المعنيون، لإلزام إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان».

وتابع طبيب الأمراض الجلدية: «تأمين الاستقرار المطلوب لبنانيا وعربيا وأمميا لتمكين الجيش اللبناني من استكمال بسط نفوذ الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، يواجه عقبات كثيرة أخطرها استمرار إسرائيل في اعتدائها يوميا على لبنان، والذي قد تكون الغاية منه استعماله كساحة لتحقيق أمر من اثنين: اما لفرض التطبيع بين لبنان والكيان الاسرائيلي وبالتالي إبرام اتفاقية سلام بينهما لبنان غير جاهز لمقاربتها حتى عن بعد انطلاقا من التزامه باتفاقية الهدنة الموقع عام 1949، وبمبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في بيروت (2002) القائمة على حل الدولتين، وأما للالتفاف مسبقا على اي اتفاق قد تتوصل المفاوضات الراهنة بين الولايات المتحدة وإيران إلى إبرامه.

وبالتالي تسعى إسرائيل إلى عرقلة الاتفاق ونسفه، وفقا لما تقتضيه مصالحها وأطماعها في المنطقة». وتابع: «لا يوجد في اتفاق وقف إطلاق النار أي بند يعطي إسرائيل الحق بالاعتداء على لبنان أو حتى بمراقبة ورصد الداخل اللبناني. وبالتالي إسرائيل اعطت نفسها الحق بتجاوز دور اللجنة الخماسية الدولية المنشأة خصوصا لمراقبة تنفيذ الاتفاق المذكور.

والدليل انه منذ اليوم الأول لإعلان الاتفاق، لم تطلق رصاصة واحدة يتيمة من الجانب اللبناني باستثناء الصواريخ المشبوهة التي أثبتت الملاحقات والتوقيفات لدى مخابرات الجيش عدم ضلوع حزب الله بها لا من قريب أو من بعيد».

وأردف عبدالله: «يبذل لبنان بهيئاته الرئاسية والديبلوماسية جهدا استثنائيا بالضغط على الدول الراعية لاتفاق وقف إطلاق النار، لحثها على لجم إسرائيل وإجبارها أولا على وقف عدوانيتها، وثانيا على الانسحاب من الجنوب.

وهذا يعني ان لبنان لن ينزلق انطلاقا من وعي الأفرقاء السياسيين فيه، لا إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل ولا حتى إلى ردود فعل تتمناها الأخيرة». وردا على سؤال، قال: «موضوع حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية شأن لبناني داخلي أعلن عنه رئيس الجمهورية العماد جوزف عون في خطاب القسم وكرره في مجالسه ولقاءاته العامة. ومذلك فعلت الحكومة في بيانها الوزاري، والذي لأجل تحقيقه، أطلق الرئيس عون مشكورا سلسلة لقاءات بينه وقيادة الجيش من جهة، وبين حزب الله من جهة ثانية لمناقشة كيفية وآلية جمع هذا السلاح وحصره بيد الشرعية. ليس المطلوب حرق المراحل، خصوصا ان اللبنانيين متوافقين على حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية وحدها». على صعيد مختلف، وعما اذا كانت الجرة انكسرت بين إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب والزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط نتيجة خروج السجال عن الأدبيات السياسية بين الأخير ونائبة المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس، قال عبدالله: «رد وليد جنبلاط كان واضحا، وبالتالي لا لزوم لاستتباعه بتعليقات. وفي كل الأحوال، نحن كحزب تقدمي اشتراكي نقف مع المصلحة اللبنانية الوطنية العليا، داعمين لمسار رئيس الجمهورية العماد جوزف عون والحكومة بقيادة الرئيس نواف سلام».